هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

استراتيجية هيئة أسواق المال

2027-2026/2024-2023

الملخص التنفيذي

أبريل 2023

الخطة الاستراتيجية لهيئة أسواق المال 2023-2024/2026-2027

وثيقة الخطة الاستراتيجية

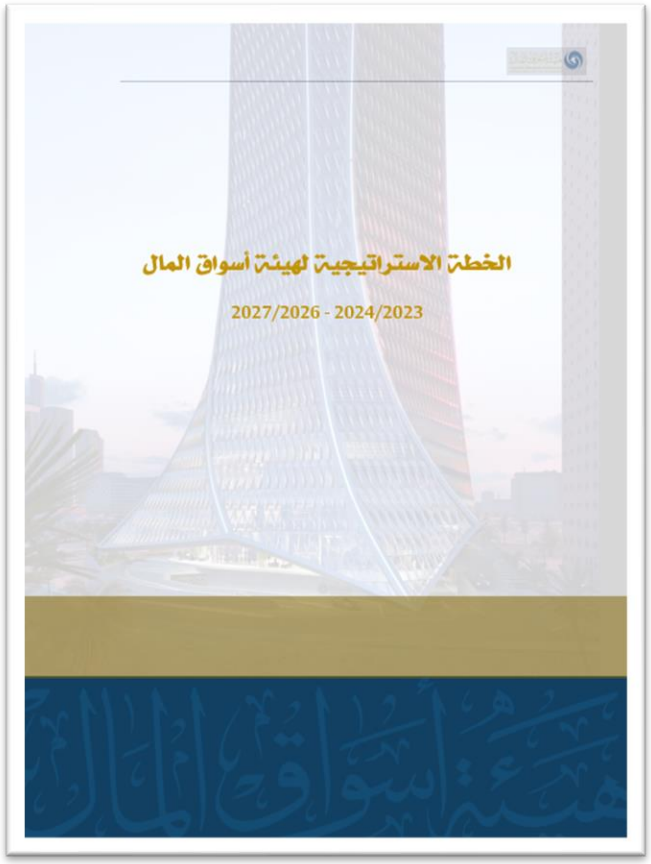

المستوى المؤسسي

الرؤية

توفير بيئة تنظيمية آمنة وممكنة لتطوير وتنمية أسواق رأس المال في دولة الكويت إلى أسواق متطورة تساهم في الاقتصاد الوطني

الرسالة

تعزيز النظام الإشرافي والرقابي والتنظيمي لتطوير وتنمية أسواق مال آمنة وجاذبة وتنافسية في دولة الكويت، قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة ومواكبة لأفضل الممارسات الدولية.

الركائز

- تنمية أسواق المال
- التعاون والتواصل
- التمكين المؤسسي

الأهداف الاستراتيجية

	تنمية أسواق المال	التعاون والتواصل	التمكين المؤسسي
بُعد المستفيدين	تطوير منظومة السوق	رفع مستوى الوعي والمعرفة في المجال الاستثماري والقانوني وأمن المعلومات لكافة شرائح المجتمع	تحفيز عمليات الإدراج النوعية في السوق المالي وتشجيع الاستثمار المؤسسي
بُعد العمليات	تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية وفق الاتجاهات الحديثة في أسواق المال	تحسين الكفاءة والفعالية التنظيمية والإجرائية	تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي
بُعد القدرات المؤسسية	تنمية قدرات وموارد الهيئة البشرية وتحسين بيئة العمل	تعظيم الاستفادة من قدرات وموارد الهيئة المالية بالشكل الأمثل	توظيف واستغلال ممكنات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في أعمال الهيئة

3 ركائز

9 أهداف

31 مؤشر استراتيجي

26 مبادرة رئيسية

الركيزة الأولى: تنمية أسواق المال

تنمية أسواق المال

تعتبر عملية تطوير وتنمية الأسواق المالية من الأدوار والأهداف الرئيسية للهيئة وفق المادة رقم (3) من قانون إنشاءها، ومن خلال الأهداف الاستراتيجية المرتبطة في ركيزة تنمية أسواق المال، ستواصل الهيئة دورها في تطوير منظومة السوق المالي بالاتساق مع أفضل الممارسات وتطوير أعمال المؤسسات المعنية بالتداول والتقاص والتسويات وحفظ الأوراق المالية ، ومن جانب آخر تسعى الهيئة من خلال هذه الركيزة إلى تطوير الصناعة الإسلامية في أسواق المال وكذلك تنظيم المنتجات والأدوات الاستثمارية بمختلف أشكالها سواء التقليدية أو المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، وتستمر الهيئة من خلال أهدافها الاستراتيجية في هذه الركيزة بتنظيم وتفعيل الأطر التنظيمية المتوافقة مع ممارسات الاستدامة والخدمات المالية بالإضافة إلى تحفيز نمو السوق من خلال استهداف إدراج فئات جديدة بشكل مدروس ويساهم في دعم ونمو الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المراجعة الدورية لأنظمتها التشريعية والتنظيمية وممارساتها الرقابية ومواكبة التطورات والمواضيع المستجدة في هذا الشأن والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات السوق المحلي وبالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

الهدف الاستراتيجي الأول

تطوير منظومة السوق

المبادرات	1.1	تطوير البنى التحتية المتعلقة بأنظمة الرقابة وتداول الأسهم والتقاص والتسويات وحفظ الأوراق المالية وتأهيل الوسطاء.
	1.2	إعداد الأطر التنظيمية الملائمة لاستحداث وتطوير الأدوات الاستثمارية (الإسلامية والتقليدية).
	1.3	إعداد دراسة لمتطلبات تطوير أسواق المال المحلية بالتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

الهدف الاستراتيجي الثاني

تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية وفق الاتجاهات الحديثة في أسواق المال

المبادرات	2.1	تشجيع الممارسات المتوافقة مع مبادئ الاستدامة والتمويل المستدام والعمل على تطويرها.
	2.2	تفعيل الأطر التنظيمية للتقنيات المالية وفق التوجهات الحديثة والعمل على تطويرها
	2.3	تحديث الممارسات التشريعية والتنظيمية والرقابية الحالية بالمواءمة مع المواضيع والممارسات المستجدة المتعلقة بالأسواق المالية.
	2.4	تطوير آلية تحديثات القواعد التنظيمية في الهيئة، وتحسين تجربة المتعاملين معها.

الهدف الاستراتيجي الثالث

تحفيز عمليات الإدراج النوعية في السوق المالي وتشجيع الاستثمار المؤسسي

المبادرات	3.1	إنشاء سوق متخصص لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.
	3.2	دراسة متطلبات تحفيز الاستثمار الأجنبي (مدراء الأصول العالميين) والجهات الدولية العاملة في قطاع أسواق المال وتطوير الأطر التنظيمية والتسهيلات الجاذبة لهم.
	3.3	تشجيع عمليات الإدراج النوعية للكيانات الأجنبية الكبيرة ومؤسسات القطاع العام والشركات العائلية والشركات المساهمة غير المدرجة بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.

التعاون والتواصل

تحقق هذه الركيزة أدوار مهمة من أدوار الهيئة بإدارة شبكة علاقاتها على كافة المستويات وإبراز مكانة الهيئة محلياً وإقليمياً ودولياً، وذلك من خلال تحسين آليات التنسيق والمشاركة في أعمال اللجان والمؤتمرات الدولية وورش العمل واستيفاء التزامات الهيئة المحلية والدولية الناتجة سواء من اتفاقيات أو معاهدات أو مذكرات تفاهم، بالإضافة إلى تنفيذ الخطط والمبادرات والعمليات المشتركة بما يحقق نجاح مشترك يعود بالمنفعة على كافة الأطراف، وكذلك تستهدف هذه الركيزة تأدية أدوار الهيئة في جانب التواصل التوعوي والتثقيفي وتعزيز مفاهيم الشمول المالي عن طريق التواصل مع الجمهور وتوعيته بالمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في أنشطة الأوراق المالية لما لها من أثر مباشر في زيادة الوعي الاستثماري وحماية حقوقهم وتعزيز ثقتهم في قراراتهم الاستثمارية وكذلك توعية المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة والمرخص لها بالالتزامات والواجبات وحقوق المستثمرين تجاههم، أما فيما يتعلق بالشق التثقيفي وتأهيل قوى العمل المتخصصة في قطاع أسواق المال فستسعى الهيئة إلى استكمال إجراءات تأسيس وتشغيل "أكاديمية أسواق المال – الكويت لتقديم برامج تدريبية وتوعوية وتثقيفية وأكاديمية تخصصية في المجالات المتعلقة بأسواق المال وأنشطة الأوراق المالية وتدريب العاملين في منظومة أسواق المال والارتقاء بكفاءة أدائهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم وتقديم الاختبارات التأهيلية المهنية، كما ستقوم الهيئة بتعزيز قنوات التواصل الإعلامي وتطوير وتفعيل سياساتها الإعلامية بالشكل الذي يبرز أدوار الهيئة بالشكل المطلوب.

الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي

المبادرات	4.1	إبرام وتفعيل مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون المشتركة واستيفاء الالتزامات مع الجهات المحلية.
	4.2	إبرام وتفعيل مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون المشتركة واستيفاء الالتزامات الإقليمية والدولية.
	4.3	المشاركة في أعمال اللجان وفرق العمل والمؤتمرات الرئيسية الدولية المتخصصة.

الهدف الاستراتيجي الخامس

رفع مستوى الوعي والمعرفة في المجال الاستثماري والقانوني وأمن المعلومات لكافة شرائح المجتمع

المبادرات	5.1	تطوير البرامج التوعوية والتثقيفية الموجهة للمستثمرين الحاليين والمستقبليين والأشخاص المرخص لهم في مجال أنشطة الأوراق المالية من خلال مختلف القنوات التوعوية المتاحة
	5.2	استكمال إجراءات تأسيس وتشغيل أعمال أكاديمية أسواق المال – الكويت.
	5.3	تطوير الصورة الإعلامية للهيئة.

دأبت الهيئة من بداية تأسيسها على الاهتمام ببناء قدراتها الداخلية وذلك إيمانا منها بأن نتائج تلك الجهود سوف تنعكس إيجابياً على التعامل مع تأدية أدوار الهيئة الرئيسية بشكل يضمن الكفاءة في توجيه مواردها والفعالية في تأدية مهامها، ومن هذا المنطلق أتت هذه الركيزة مكملة ومتممة لتحقيق نتائج الخطة وستواصل الهيئة من خلال هذه الركيزة بتبني أفضل الممارسات الإدارية والتنظيمية وبناء قدرات وكفاءات كوادرها الداخلية وتوظيف التقنيات الحديثة، وتستهدف ركيزة التمكين المؤسسي على تطوير وتحسين ممكنات الهيئة في جوانب التحول الرقمي والتمكين التقني والاستثمار في رأس المال البشري وتحسين العمليات وتطوير بيئة العمل بشكل يضمن تطويراً في أنظمتها وتسهيلاً في إجراءات أعمالها ورفع كفاءة عامليها، في بيئة محفزة للأداء.

الهدف الاستراتيجي السادس

تحسين الكفاءة والفعالية التنظيمية والإجرائية

المبادرات		
	6.1	تطوير الحوكمة الداخلية لتحسين كفاءة العمل.
	6.2	تبني المعايير والممارسات الإدارية والتنظيمية الناجحة.

الهدف الاستراتيجي السابع

تنمية قدرات وموارد الهيئة البشرية وتحسين بيئة العمل الداخلية

المبادرات		
	7.1	تطوير آليات التدريب والبرامج التخصصية لرفع مستوى أداء كافة العاملين في الهيئة
	7.2	إنشاء المقر الدائم لهيئة أسواق المال
	7.3	غرس الثقافة المؤسسية والقانونية وقيم الهيئة الاستراتيجية وتحفيز الموظفين

الهدف الاستراتيجي الثامن

تعظيم الاستفادة من قدرات وموارد الهيئة المالية بالشكل الأمثل

المبادرات		
	8.1	تخطيط موارد الهيئة بالشكل الأمثل.

الهدف الاستراتيجي التاسع

توظيف واستغلال ممكنات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في أعمال الهيئة

المبادرات		
	9.1	تبني توجهات التحول الرقمي بأعمال الهيئة.
	9.2	تمكين الحلول والبنية التقنية اللازمة لتسيير أهداف الهيئة المؤسسية والرقمية
	9.3	تخطيط مجالات أمن المعلومات والأمن السيبراني وفق أفضل الممارسات بكفاءة وفعالية
	9.4	تخطيط مجالات استمرارية الأعمال وفق أفضل الممارسات بكفاءة وفعالية

نهاية

أبريل 2023